العزم المضاف إلى الله عز وجل

دراسة عقدية

إعداد
د. عارف بن مزيد بن حامد السحيمي
أستاذ مشارك بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به الواصفون من خلقه، أحمده سبحانه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشكره وأثني عليه الخير كله، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:** فإن العلم بالله وما يستحقه من الأسماء والصفات أشرف العلوم وأكرمها على الله تعالى لأن شرف العلم يتبع شرف المعلوم، ولا معلوم أعظم من الله تعالى ذي الاسماء الحسنى والصفات العلى.

والعلم يشرف عند مسيس الحاجة إليه، وليس شيء أعظم حاجة للنفس من معرفة الرب جلَّ وعلا ومحبته ولا طريق يوصل إلى ذلك إلا بمعرفة أسمائه وصفاته فالعلم بها سبب للقرب من الله تعالى ومحبته وخشيته ورجائه وإخلاص العبادة له، ولا يستقر للعبد قدم في الإيمان حتى يؤمن بصفات الرب جل جلاله، ويعرفها معرفة تخرجه عن حدِّ الجهل بربه، فالإيمان بالصفات وتعرُّفها: هو أساس الإسلام، وقاعدة الإيمان، وثمرة شجرة الإحسان[1] ولمَّا كان العلم بأسماء الله وصفاته، وتدبرها، وفهمها على مراد الله وعلى مراد رسوله صلى الله عليه وسلم أهم العلوم وأشرفها كما تقدَّم، آثرت الكتابة في مسألة مشكِلة من جهة ثبوتها، ومن جهة المراد بها ؟ ألا وهي مسألة العزم المضاف إلى الله عز وجل، وبيان موقف أهل العلم منه ومقالات النافين له، والموقف منها.

حيث لم أقف على من أفردها في كتابةٍ مستقلة حسب علمي، إلا ما وجد مفرَّقًا في بطون الكتب،

والله أسأل أن يجعل هذا العمل صالحًا، ولوجهه خالصًا، وألا يجعل لأحد فيه شيئًا إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث وسبب اختياره:

ترجع أهمية الموضوع وأسباب اختياره لأمورٍ من أهمها ما يلي:

١- أهميةُ الموضوع في بابه، لتعلُّقه بالعلم بالله تعالى، وما أضيف إليه، وذلك أشرف العلوم فإن العلم يشرف بشرف معلومه.

٢- إشكالية مسألة العزم المضاف إلى الله تعالى، من جهة ثبوته، ومن جهة المراد به هل هو صفة أم خبر؟.

٣- بيان موقف المثبتين والنفاة للعزم المضاف إلى الله تعالى، وذلك بعرض مقالتهم، ثم مناقشتها.

٤- عدم إفراد الموضوع في كتابةٍ مستقلة حسب علمي، إلا ما وجد مفرَّقًا في بطون الكتب.

- **خطة البحث**

تم تقسيم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد ومبحثين، وخاتمة وفهارس علمية:

 أمّا المقدمة فهي مشتملة على: الافتتاحية، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج البحث.

 التمهيد وفيه أدبيات البحث، وقد اشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: معنى العزم في اللغة والاصطلاح.

(١) انظر: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» لابن القيم: (٣/٣٢٤).

- المطلب الثاني: أنواع المضافات إلى الله عزَّ وجل.

موقف الناس من العزم المضاف إلى الله عز وجل، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف المثبتين للعزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ، ودليل إثباتهم له، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف المثبتين للعزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ.

المطلب الثاني: دليل إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ عند القائلين به.

أولًا: تقريره في القرآن الكريم.
ثانيًا: تقريره في الآثار.

المبحث الثاني: موقف المانعين من إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ، وجواب المثبتين على حججهم ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف المانعين من إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ.

المطلب الثاني: جواب المثبتين للعزم المضاف إلى الله تعالى على حجج المانعين.

الخاتمة:

فهارس البحث.

منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي مع مراعاة الآتي:

١- توثيق مقالات المجيزين لإثبات العزم المضاف إلى الله تعالى والمانعين من ذلك من مصنفاتهم، أو من كتب المتقدمين التي نقلت مقالتهم.
٢- مناقشة مقالة النافين والمؤولين للعزم المضاف إلى الله تعالى.
٣- عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها بذكر اسم السورة ورقم الآية بعدها مباشرة في المتن، مع كتابتها بالرسم العثماني.
٤- تخريج الأحاديث النبوية، فإذا كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بالعزو إليهما، وإذا كانت في غيرهما عزوت إلى من خرجها مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجة الحديث.
٥- توثيق النقول إلى قائليها بذكر مصادرها الأصلية ما أمكن ذلك.
٦- التعريف بالمصطلحات العلمية وشرح الكلمات الغريبة.
٧- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
٨- اقتصرت على عمل فهرست لقائمة المصادر والمراجع، والموضوعات، لقلة النصوص والنقول التي تحتاج لفهرسة.

التمهيد

قبل الدخول في صلب البحث من المناسب ذكر تمهيد يشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول: معنى العزم في اللغة والاصطلاح.**

تدور معاني العزم في اللغة على الصبر والجدِّ وعدم الرجوع عن الشيء أو التردد فيه:

قال ابن فارس رحمه الله: " العين والزاء والميم أصل واحد صحيح يدل على الصريمة والقطع. يقال: عزمت أعزم عزما. ويقولون: عزمت عليك إلا فعلت كذا، أي جعلته أمرا عزما، أي لا مثنوية فيه. قال الخليل: العزم: ما عقد عليه القلب من أمر أنت فاعله، أي متيقنه""[١].

وقال ابن منظور رحمه الله: " العزم: الجد، واعتزم عليه: أراد فعله، وقال الليث: العزم ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله"[٢].

وقال أحمد بن محمد الفيومي رحمه الله: " عزم على الشيء وعزمه عزما من باب ضرب: عقد ضميره على فعله وعزم عزيمة وعزمة اجتهد وجد في أمره"[٣].

والعزم في الاصطلاح عُرِّف بعدة تعاريف منها:

١- قال الهروي رحمه الله: " العزم: تحقيق القصد طوعا أو كرها"[٤].

قال ابن القيم رحمه الله مبيِّنًا تعريف الهروي: " أما قوله: تحقيق القصد فهو أن يكون قصده محققا. لا يشوبه شيء من التردد، وأما تقسيمه هذا التحقيق إلى طوع وكره: فصحيح. فإن المختار: تحقيق قصده طوعا. وأما المكره: فتحقيق قصده كرها. فإنه إذا أكره على فعل، وعزم عليه: قد حقق قصده كرها لا طوعا"[٥].

٢- وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله: " العَزْمُ والعَزِيمَةُ: عقد القلب على إمضاء الأمر، يقال: عَزَمْتُ الأمرَ، وعَزَمْتُ عليه، واعْتَزَمْتُ"[٦].

٣- وقال ابن الأثير في تعريف العزيمة: " هي ما وكدت رأيك وعزمك عليه ووفيت بعهد الله فيه. والعزم: الجد والصبر"[٧].

٤- وقال الطاهر بن عاشور رحمه الله: " العزم إمضاء الرأي وعدم التردد بعد تبيين السداد" [٨].

والمتأمل في التعاريف الاصطلاحية للعزم يلحظ مدى علاقتها بالتعريف اللغوي فكلها تدور على أن العزم يراد به قصد الشيء وعدم التردد في فعله وهذا يستلزم الصبر والجدِّ وعدم الرجوع عن الفعل المراد أو التردد فيه، وكلُّ ذلك في حق المخلوقين.

والصلة بين النية والعزم: أنهما مرحلتان من مراحل الإرادة.

---

(١) «مقاييس اللغة»: (٣٠٨/٤).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور: (٣٩٩/١٢).

(٣) «المصباح المنير»: (٤٠٨/٢).

(٤) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» لابن القيم: (٣٤١/٢).

(٥) «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» لابن القيم: (٣٤١/٢).

(٦) «المفردات في غريب القرآن» ص: (٥٦٥).

(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢٣١/٣).

(٨) «التحرير والتنوير»: (١٩/٤).

قال ابن نجيم رحمه الله: " النية معنى وراء العلم فهي نوع إرادة كالقصد والعزيمة والهم والحب والود فالكل اسم للإرادة الحادثة لكن العزم اسم للمتقدم على الفعل والقصد اسم للمقترن بالفعل والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمنوي، وهذا؛ لأن الفعل لا يوجد بدون الإرادة"[١].
وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى مراتب القصد ، وقد نظمها بعضهم في البيتين الآتيين:

مراتب القصد خمس: هاجس ذكروا وخاطر فحديث النفس فاستمع

يليه همّ فعزم كلها رفعت سوى الأخير ففيه الأخذ قد وقعا[٢]

- **المطلب الثاني: أنواع المضافات إلى الله عزَّ وجل.**

من المناسب قبل الكلام عن العزم المضاف إلى الله عز وجل وموقف الناس منه، معرفة أنواع المضافات إلى الله تعالى ليتبيَّن نوع هذه الإضافة.

ذكر أهل العلم رحمهم الله أنَّ المضافات إلى الله تعالى ترجع إلى نوعين:

١- إضافة الملك.

مثل: بيت الله وعبد الله وأمة الله وناقة الله، فإضافتها إلى الله إضافة خلق.
فهذه إضافتها إلى الله تقتضي الاختصاص والتشريف، وهي من جملة المخلوقات لله[٣].
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "إن المضاف إن كان شيئا قائماً بنفسه أو حالاً في ذلك القائم بنفسه، فهذا لا يكون صفة لله، لأن الصفة قائمة بالموصوف.
فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها، وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة، لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضي للإضافة لا لكونها صفة، والروح الذي هو جبريل من هذا الباب، كما أن الكعبة والناقة من هذا الباب، ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا"[٤].

٢- إضافة صفة.

مثل: سمع الله وبصر الله وعلم الله وكلام الله ومشيئة الله، وغير ذلك من الصفات الثابتة لله تعالى، وصفاتُ الله عز وجل ومنها صفة العزم لله من إضافة الصفة إلى الموصوف، فتكون قائمة به سبحانه وتعالى فهذه الإضافة تقتضي أن صفة العزم قائمة بالله وأنه متصف بها.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " فالصفات إذا أضيفت إليه كالعلم والقدرة والكلام والحياة والرضا والغضب ونحو ذلك دلت الإضافة على أنها إضافة وصف له قائم به ليست مخلوقة لأن الصفة لا تقوم بنفسها فلا بد لها من موصوف تقوم به فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له"[٥].

---

(١) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»: (١/٢٥).
(٢) «إعراب القرآن وبيانه»: (١/ ٤٤٧).
(٣) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ص: (٤١٢).
(٤) «مجموع الفتاوى»: (١٧/١٥١).
(٥) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (٢/٣٨٩).

وقال ابن القيم رحمه الله: " والمضاف إلى الرب تعالى نوعان: أعيان قائمة بنفسها كبيت الله وناقة الله وروح الله وعبد الله ورسول الله فهذا إضافة تشريف وتخصيص، وهي إضافة مملوك إلى مالكه (الثاني) صفات لا تقوم بنفسها كعلم الله وحياته وقدرته وعزته وسمعه وبصره ونوره وكلامه، فهذا إذا وردت مضافة إليه فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها"[1].

والعلم بنوعَي المضافات إلى الله عزَّ وجل هو المنهج القويم الذي سار عليه أهل السنة والجماعة والجهل بذلك طريق لتعطيل صفات الباري عزَّ وجلَّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وهذا الأصل الذي ذكرناه من الفرق فيما يضاف إلى الله بين صفاته وبين مملوكاته أصل عظيم ضل فيه كثير من أهل الأرض من أهل الملل كلهم فإن كتب الأنبياء التوراة والإنجيل والقرآن وغيرها أضافت إلى الله أشياء على هذا الوجه وأشياء على هذا الوجه فاختلف الناس في هذه الإضافة فقالت المعطلة نفاة الصفات من أهل الملل إن الجميع إضافة ملك وليس لله حياة قائمة به ولا علم قائم به ولا قدرة قائمة به ولا كلام قائم به ولا حب ولا بغض ولا غضب ولا رضى بل جميع ذلك مخلوق من مخلوقاته.

وهذا أول ما ابتدعته في الإسلام الجهمية وإنما ابتدعوه بعد انقراض عصر الصحابة وأكابر التابعين لهم بإحسان وكان مقدمهم رجل يقال له الجهم بن صفوان فنسبت الجهمية إليه ونفوا الأسماء والصفات واتبعهم المعتزلة وغيرهم فنفوا الصفات دون الأسماء ووافقهم طائفة من الفلاسفة أتباع أرسطو.

وقالت الحلولية بل ما يضاف إلى الله قد يكون هو صفة له وإن كان بائنا عنه بل قالوا هو قديم أزلي فقالوا روح الله قديمة أزلية صفة لله حتى قال كثير منهم إن أرواح بني آدم قديمة أزلية وصفة لله وقالوا إن ما يسمعه الناس من أصوات القراء ومداد المصاحف قديم أزلي وهو صفة لله.

وقال حذاق هؤلاء بل غضبه ورضاه وحبه وبغضه وإرادته لما يخلقه قديم أزلي وهو صفة الله وكلامه الذي سمعه موسى قديم أزلي وأنه لم يزل راضيا محبا لمن علم أنه يطيعه قبل أن يخلق ولم يزل غضبانا ساخطا على من علم أنه يكفر قبل أن يخلق ولم يزل ولا يزال قائلا يا آدم يا نوح يا إبراهيم قبل أن يوجدوا وبعد موتهم ولم يزل ولا يزال يقول يا معشر الجن والإنس قبل أن يخلقوا وبعد ما يدخلون الجنة والنار.

وأما سلف المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين المشهورون بالإمامة فيهم كالأربعة وغيرهم وأهل العلم بالكتاب والسنة فيفرقون بين مملوكاته وبين صفاته فيعلمون أن العباد مخلوقون وصفات العباد مخلوقة وأجسادهم وأرواحهم وكلامهم وأصواتهم بالكتب الإلهية وغيرها ومدادهم وأوراقهم والملائكة والأنبياء وغيرها ويعلمون أن صفات الله القائمة به ليست مخلوقة كعلمه وقدرته وكلامه وإرادته وحياته وسمعه وبصره ورضاه وغضبه وحبه وبغضه بل هو موصوف بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ووصفه به رسله ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ولا يتأولون كلام الله بغير ما أراده ولا يمثلون صفات الخالق بصفات المخلوق بل يعلمون أن الله سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص وليس له مثل في شيء من صفاته ويقولون إنه لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال لم يزل متكلما إذا شاء بمشيئته وقدرته ولم يزل عالما ولم يزل قادرا ولم يزل حيا سميعا بصيرا ولم يزل مريدا فكل كمال لا نقص فيه يمكن

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ص: (٤١٢).

اتصافه به فهو موصوف به لم يزل ولا يزال متصفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الجلال والإكرام سبحانه وتعالى"[١].

وقال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله: " "ولهذا لما اهتدى السلف لهذا الفرق الذي يحصل به الفرقان بين الحق والباطل هدوا إلى الصراط المستقيم، ولما ضل عنه الجهمية ونحوهم وقعوا في الأقوال الباطلة" "[٢].

□ موقف الناس من العزم المضاف إلى الله عز وجل، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول: موقف المثبتين للعزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ، ودليل إثباتهم له، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: موقف المثبتين للعزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ.

العزم المضاف إلى الله تعالى عند مَنْ أثبَته يحتمل احتمالين:

الأول: يجوز أن يكون صفة من صفاته اللائقة به تعالى، وهو داخل في معنى الإرادة، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فقد ساق أقوال المخالفين في إرادة الله تعالى للشيء وفعله، ثم قال مبيِّنًا قول أهل الحق: "القول الرابع: أنه لم يزل مريدا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريده في وقته، وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها، فهو إذا قدرها علم ما سيفعله، وأراد فعله في الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته أراد فعله، فالأول عزم، والثاني قصد"[٣].

وقال رحمه الله: " وهل يجوز وصفه بالعزم؟ فيه قولان: أحدهما المنع كقول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى؛ والثاني الجواز وهو أصح، فقد قرأ جماعة من السلف: (فإذا عزمتُ فتوكل على الله) بالضم"[٤].

الثاني: يُحتمل أن يكون العزم المضاف إلى الله تعالى خبرًا عن فعلٍ من أفعاله عز وجل، لا صفة من صفاته، وباب الإخبار أوسع.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في تعليقه على أثر أمِّ سلمة رضي الله عنها، وفيه قالت: (ثم عزم الله لي، فقلتها : قالت : فتزوجت رسول الله صلى الله عليه وسلم).رواه مسلم [٥].

قال رحمه الله: " ولذلك وجهان، نقدمُ عليهما:

أنَّ الأمر في إضافةِ الأفعال إليه سبحانه واسعٌ حتَّى لا يتوقف فيها على التَّوقيفِ، كما يُتوقّف عليهِ في أسمائِه وصفاتهِ، ولِذلِك توسَّع الناس قديماً وحديثاً في ذلك في خُطبهم وغيرِها.

ثُمَّ الوجهين أنَّ المراد بذلِك: أراد الله في ذلك، على جهةِ الاستعارةِ؛ لأنَّ الإرادة والقصْد والعزْم والنِّيَّة متقاربة فيقامُ بعضها مقام بعضٍ تجوّزاً، وقد ورد عن العربِ أنَّها قالت: (نواك الله بحفظِه)، فقال فيه بعض الأئمَّة: أي قصدك بحفظه.

---

(١) « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح »: (٢/٣٩١-٣٩٢).

(٢) «توضيح الكافية الشافية» ص: (٣١).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٦/٣٠٣).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (١٦/٣٠٣).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة: (٢/٦٣٣).

الوجْهُ الثاني: أنَّ لقولِ القائِل: (عَزَمَ الله لي) وجْهاً صحيحاً غير الإرادة، وهو أنْ يكون مِن قبيل قولِ أُمِّ عطية: (نُهينا عنْ اتِّباعِ الجنائِزِ، ولم يُعْزم علينا) رواه البخاري ومسلم(١).
أي لم نُلْزم بذلك، وكذلك قوله: (ترْغيباً في قيامِ رمضان مِنْ غيرِ عزِيمةٍ(٢)) ، أي مِن غيرِ إلْزامٍ" (٣).

- **المطلب الثاني: دليل إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ عند القائلين به.**

أولًا: تقريره في القرآن الكريم.

عمدة من أثبت العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ سواء أكان إثباته من قبيل جواز كونه صفة، أو من قبيل كونه خبرًا عن فعل من أفعال الرب جلَّ وعلا الاحتجاج بقوله عزَّ وجلَّ: (فإذا عزمتُ فتوكل على الله) بالضم، [سورة: آل عمران، آية: ١٥٩].

وممن قرأ بقراءة الضمِّ: جابر بن زيد، وأبو الشعثاء، وأبو نَهيك، وعكرمة، وجعفر بن محمد الصادق، وأبو رزين، وأبو مجلز، وأبو العالية، وعاصم الجحدري (٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في سياق احتجاجه بهذه القراءة: " وهل يجوز وصفه بالعزم؟ فيه قولان: أحدهما المنع كقول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى؛ والثاني الجواز وهو أصح، فقد قرأ جماعة من السلف: (فإذا عزمتُ فتوكل على الله) بالضم"(٥).

ثانيًا: تقريره في الآثار.

احتجَّ مَنْ أثبت العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ سواء أكان إثباته من قبيل جواز كونه صفة، أو من قبيل كونه خبرًا عن فعل من أفعال الرب جلَّ وعلا، بجملة من الآثار الواردة في هذا الباب منها:

١- ما ورد عن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم أجرني في مصيبتي ، وأخلف لي خيرا منها ، إلا أجره الله في مصيبته ، وأخلف له خيرا منها ، قالت: فلما توفي أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخلف الله لي خيرا منه ؛ رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه مسلم (٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة: (ثم عزم الله لي)...وسواء سمي "عزما" أو لم يسم فهو سبحانه إذا قدرها علم أنه سيفعلها في وقتها وأراد أن يفعلها في وقتها، فإذا جاء الوقت فلا بد من إرادة الفعل المعين ونفس الفعل ولا بد من علمه بما يفعله "(٧).

٢- ما ورد عن الحسن البصري رحمه الله في قوله: چڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ چ [آل عمران: ١٥٩] قال: " وَاللَّهِ مَا تُشَاوَرَ قَطُّ إلا **عَزَمَ اللَّهُ لَهُمْ** بِالرُّشْدِ وَالَّذِي يَنْفَعُ " أخرجه بسنده ابن أبي حاتم(٨).

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز: (٧٨/٢)، و: «صحيح مسلم» كتاب الجنائز، الجنائز، باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز: (٤٦/٣).

(٢)«صحيح مسلم» كتاب الجنائز، باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز من غير عزيمة: (٤٦/٣).

(٣) انظر: «معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ» لبكر أبو زيد ص: (٦٤٤).

(٤) انظر: «المغني في القراءات» للنوزاواوي: (٦٢١/٢)، و: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: (١٧٦/١)، و: «إعراب القرآن» للنحاس: (١٨٧/١)، و: «البحر المحيط» لأبي حيان: (٠٤١/٣)، و: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٣٤١/١).

(٥) «مجموع الفتاوى»: (٣٠٣/١٦).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) «مجموع الفتاوى»: (٣٠٣/١٦-٣٠٤).

(٨) «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم: (٨٠١/٣)، وقوَّى إسناده ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري»: (٠٣٤/١٣).

٣- ما جاء عن قتادة رحمه الله في قوله: چ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ[آل عمران: ١٥٩] ، أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم أن يشاور أصحابه في الأمور وهو يأتيه وحي السماء، لأنه أطيب لأنفس القوم وأنّ القوم إذا شاور بعضهم بعضًا وأرادوا بذلك وجه الله، **عزم لهم** على أرشدِه" أخرجه بسنده ابن جرير الطبري(١).

٤- ما ورد عن عروة بن الزبير رحمه الله ورضي عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن واستشار فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه عامتهم بذلك فلبث عمر شهرا يستخير الله تعالى في ذلك شاكا فيه ثم أصبح يوما **وقد عزم الله له** فقال:" إني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإني والله لا أَلْبِس كتاب الله بشيء" فترك كتاب السنن). أخرجه بسنده الهروي في ذم الكلام وأهله(٢).

٥- استعمال الإمام مسلم لها في مقدمة صحيحه.

قال رحمه الله: " وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره، وما تؤول به الحال إن شاء الله عاقبة محمودة ومنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف" (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في سياق إثباته جواز وصف الله تعالى بالعزم: " وكذلك في خطبة مسلم: (فعُزم لي) "(٤).أي: لو عزم الله لي.

فتحصل أن قول المثبتين للعزم المضاف إلى الله تعالى يعود إلى أمرين:

الأمر الأول: جواز وصف الله تعالى بالعزم، وأنه مرتبة من مراتب الإرادة.

الأمر الثاني: احتمال أن يكون العزم المضاف إلى الله تعالى خبراً عن فعل من أفعاله عز وجل، لا صفة. وباب الإخبار أوسع من باب الصفات.

المبحث الثاني: موقف المانعين من إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ، وجواب المثبتين على حججهم، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: موقف المانعين من إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلَّ .**

ذهب بعض النَّاس إلى المنع من وصف الله عزَّ وجلَّ بالعزم، وممن قال بهذا القول:

١- القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ).

٢- القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفرَّاء الحنبلي (ت:٤٥٩هـ).

وقد عزاه إليهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٥). كما تقدم نقل ذلك.

٣- محمد بْنُ عليّ المازري التَّميمي (ت: **٥٣٦ هـ**).

قال رحمه الله في تعليقه على قول الإمام مُسْلِم رحِمهُ الله في مقدمة كتابه الصحيح:

(لو عُزِم لي عليه): قال: " لا يُظن بمُسْلِم أنَّهُ أراد: عزم الله لي عليه؛ لأنَّ إرادة الله تعالى لا تُسمَّى: عزْماً"(٦).

(١) «جامع البيان في تأويل القرآن»: (٣٤٣/٧).

(٢) (٢٤٨/٣)، وأخرجه عبدالرزاق في: «المصنف»: (٢٥٧/١١)، و: البيهقي في: «المدخل إلى السنن الكبرى»: (٤٠٧/١)، والسيوطي في: «تدريب الراوي»: (٦٧/٢-٦٨)، وابن عبدالبر في: «جامع بيان العلم وفضله» ص: (٢٧٤)

(٣) «مقدمة صحيح مسلم»: (٣/١).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٣٠٤/١٦).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٠٣/١٦).

(٦) « صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح ص: (١١٩).

٤- القاضي عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ).

قال رحمه الله: " وقول أم سلمة: " ثم عَزَم الله لي فقُلتها ": لا يسمى أمر الله عزمًا، ولعل معناه: خلق الله لي عزمًا"[١].

٥- فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ).

قال: " حُكِيَ عن جابر بن زيد أنه قرأ فإذا عزمتُ بضم التاء، كأن الله تعالى قال للرسول إذا عزمت أنا فتوكل، وهذا ضعيف من وجهين:

الأول: وصف الله بالعزم غير جائز، ويمكن أن يقال: هذا العزم بمعنى الإيجاب والإلزام، والمعنى وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت لك على شيء وأرشدتك إليه، فتوكل علي، ولا تشاور بعد ذلك أحدا.

والثاني: أن القراءة التي لم يقرأ بها أحد من الصحابة لا يجوز إلحاقها بالقرآن والله أعلم"[٢].

٦- أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ القرطبيُّ (ت: ٦٥٦هـ).

قال رحمه الله: " وقول أم سلمة رضي الله عنها: "عزم الله لي" ؛ أي : خلق فيّ قصدًا مؤكّدًا، وهو العزم، لا أنّ إرادة الله تسمّى عزمًا، لعدم الإذن في ذلك، والله أعلم"[٣].

٧- محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ).

قال رحمه الله: " أي خلق فيَّ عزما وقد سبق في شرح أول خطبة مسلم أن فعل الله تعالى لا يسمى عزمًا من حيث أن حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن والله منزه عن هذا فتأولوا قول أمِّ سلمة على أنَّ معناه خلق لي أو فيَّ عزما "[٤].

٨- محمد بن علي الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ).

قال رحمه الله: " (ثم عزم الله لي فقلتها) أي: خلق في عزمًا "[٥].

وسيأتي مناقشة هذه الأقوال في المطلب الآتي.

- **المطلب الثاني: جواب المثبتين للعزم المضاف إلى الله تعالى على حجج المانعين.**

من خلال النقولات السابقة يتبين أنَّ ما احتج به المانعون من إثبات العزم المضاف إلى الله عزَّ وجلّ خلاصته :

أنَّ إرادة الله تعالى لا تُسمَّى: عزْماً وعليه فلا يجوز وصف الله تعالى بالعزم، ولأنَّ قراءة: (عزمتُ) بالضم لم يقرأ بها أحد من الصحابة فلا يجوز إلحاقها بالقرآن، وأوَّلوا العزم بالخلق، لأنَّ حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن والله منزه عن ذلك.[٦]

وأجاب المثبتون للعزم المضاف إلى الله تعالى عن مقالات المانعين بأجوبة منها:

أولًا: دعوى أنَّ إرادة الله تعالى لا تُسمَّى: عزْماً منتقض بما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عن جماعة من السلف من احتجاجهم على جواز إضافة العزم إلى الله بقوله تعالى: (فإذا عزمتُ فتوكل على الله)

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣/٣٥٨).

(٢) «مفاتيح الغيب»: (٩/٤١٠).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»: (٨/٤٨).

(٤) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: (٦/٢٢٢).

(٥) «نيل الأوطار»: (٤/١١٧).

(٦) انظر: « صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح ص: (١١٩)، «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»: مسلم»: (٨/٤٨)، «مفاتيح الغيب»: (٩/٤١٠)، «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: (٦/٢٢٢)، «نيل الأوطار»: (٤/١١٧).«مجموع الفتاوى»: (٣/٣٥٨)،

بالضم[1]، و**قراءة الضمِّ قرأ بها:** جابر بن زيد، وأبو الشعثاء، وأبو نَهِيك، وعكرمة، وجعفر بن محمد الصادق، وأبو رزين، وأبو مجلز، وأبو العالية، وعاصم الجحدري[2].

وأفهام السلف الصالح خير من أفهام مَنْ جاء بعدهم، فهم اولى بالمتابعة ممن تأخر عنهم وهذه القراءة على فرض عدم ورودها عن الصحابة فإنها وردت عن التابعين وتابعيهم ومِنْ اعتبار فهم السلف اعتبار أقوال التابعين وتابعيهم، فهم داخلون في الفضل الوارد في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) رواه البخاري ومسلم[3].

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: " فخلف من بعد الصحابة التابعون، الذين اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه ... فحفظوا عن الصحابة ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار ... فأتقنوه، وعلموه، وفقهوا فيه، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونهيه بحيث وضعهم الله عز وجل ونصبهم له"[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرا وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله كالتفسير وأصول الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم "[5].

ثانيًا: يؤيد ما تقدم ما ثبت عن أم سلمة رضي الله عنها: " فلما توفي أبو سلمة، قلتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أبي سلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عزم الله لي، فقلتها : قالت : فتزوجت رسول الله صلى الله عليه وسلم" رواه مسلم [6].

ثالثًا: إنكار قراءة: (عزمتُ) بالضم بحجة أنه لم يقرأ بها أحد من الصحابة فلا يجوز إلحاقها بالقرآن

جوابه:

أنَّ هذه القراءة حُكيت عن جمع من السلف والثقات كما تقدم، والظنُّ بهم تلقيها عن من أخذها من الصحابة الكرام، أو من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى فرض التسليم بأن هذه القراءة شاذة، فإن مما يقوِّي العمل بها استعمال أمِّ سلمة رضي الله عنها لها في كلامها، واستعمال مَن حُكي عنه استعمالها من السلف ومنهم: عروة بن الزبير، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي والإمام مسلم وغيرهم[7].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣.٣/١٦).

(٢) انظر: «المغني في القراءات» للنوزاواوي: (٦٢١/٢)، و: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»: (١٧٦/١).و: «إعراب القرآن» للنحاس: (١٨٧/١)، و: «البحر المحيط» لأبي حيان: (٤١/٣.)، و: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٣٤١/١).

(٣) «صحيح البخاري» كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد: (١٧١/٣)، و: «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب خير القرون: (١٨٥/٧).

(٤) « الجرح والتعديل»: (٨/١).

(٥) «مجموع الفتاوى»: (٢٤/١٣).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) انظر الآثار الواردة عنهم في إضافة العزم لله تعالى في: «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم: (٨.١/٣)، «جامع البيان في تأويل القرآن»: (٣٤٣/٧)، و:«مقدمة صحيح مسلم»: (٣/١)، و: «مصنف عبدالرزاق»: (٢٥٧/١١)، و: «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي: (٤.٧/١)، و: «تدريب الراوي» للسيوطي: (٦٧/٢-٦٨)، و: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر ص: (٢٧٤)

انظر: «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» لابن عثيمين ص: (٧٥).

رابعًا: تأويل العزم بالخلق، لأنَّ حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن والله منزه عن ذلك.

جوابه أن يقال:

١- الواجب في نصوص القرآن إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، ولا سيما النصوص المضافة لله تعالى حيث لا مجال للرأي فيها[١]، وتأويل العزم بالخلق لا دليل عليه، وهو مردود عند أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه من جنس تأويلات القرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ورموا في آثارهم بالشهب. وقد صنف الإمام أحمد كتابا في الرد على هؤلاء وسماه: " الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله " فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه "[٢].

وقال أيضًا: " وأما التأويل المذموم والباطل: فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولونه على غير تأويله ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ويدعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه"[٣].

٢- الإرادة والقصْد والعزْم والنِّيَّة متقاربة فيقامُ بعضها مقام بعض تجوّزاً، وقد ورد عن العربِ أنَّها قالت: (نواك الله بحفظِه) فقال فيه بعض الأئمَّة: أي قصدك بحفظِه. أنَّ لقولِ القائِل: (عَزَمَ الله لي) وجْهاً صحيحاً غير الإرادة، وهو أنْ يكون مِن قبيل قولِ أُمِّ عطية: (نُهينا عنْ اتِّباعِ الجنائِزِ، ولم يُعْزم علينا) رواه البخاري ومسلم[٤]، أي: لم نُلْزم بذلك، وكذلك قوله: (ترْغيباً في قيامِ رمضان مِنْ غيرِ عزِيمةٍ[٥]) ، أي: مِن غيرِ إلْزامٍ"[٦].

وفي الختام يمكن أن يقال: لا شك في غلط من نفى العزم عن الله تعالى أو أوَّله بالخلق ونحوه كما فعل ذلك بعض المتكلمين جرياً على قاعدتهم العامة في تأويل نصوص الصفات.

وأما الخلاف في العزم المضاف إلى الله سواء قول من قال بجواز إثباته صفة لله تعالى كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أو قول من قال بجواز إطلاقه على الله تعالى على سبيل الإخبار عن فعل من أفعاله عزَّ وجل، فالأمر في ذلك يسير إن شاء الله تعالى ما دام الجميع متفقين على أصل الإثبات.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» لابن عثيمين ص: (٧٥).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٤/٦٩-٧٠).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٣/٦٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: «معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ» لبكر أبو زيد ص: (٦٤٤).

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، وأشكره سبحانه على تيسير إتمام كتاب هذا البحث المختصر، وهذا بيان لأهم نتائجه:

١- تدور معاني العزم في اللغة والاصطلاح على الصبر والجدِّ وعدم الرجوع عن الشيء أو التردد فيه.
٢- المضافات إلى الله تعالى ترجع إلى نوعين: إضافة ملك، وإضافة صفة.
٣- العلم بنوعَي المضافات إلى الله عزَّ وجل هو المنهج القويم الذي سار عليه أهل السنة والجماعة والجهل بذلك طريق لتعطيل صفات الباري عزَّ وجلَّ.
٤- العزم المضاف إلى الله تعالى يجوز أن يكون صفة من صفاته اللائقة به تعالى، وهو نوع من أنواع الإرادة، أو يُطلَقُ على الله تعالى على سبيل الإخبار عن فعل من أفعاله خلافًا لمن منع من وصف الله عزَّ وجلَّ بالعزم.
٥- احتج المانعون من وصف الله عزَّ وجلَّ بالعزم: بأن إرادة الله تعالى لا تُسمَّى: عزْماً وعليه فلا يجوز وصف الله تعالى بالعزم، ولأنَّ قراءة: (عزمتُ) بالضم لم يقرأ بها أحد من الصحابة فلا يجوز إلحاقها بالقرآن، وأوَّلوا العزم بالخلق، لأنَّ حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن والله منزه عن ذلك.
٦- احتج المثبتون للعزم المضاف إلى الله تعالى، سواء أكان صفة لله تعالى أو خبرًا، بقوله تعالى: (فإذا عزمتُ فتوكل على الله) بالضم، وبقراءة من قرأ بها ومنهم: جابر بن زيد، وأبو الشعثاء، وأبو نَهِيك، وعكرمة، وجعفر بن محمد الصادق، وأبو رزين، وأبو مجلز، وأبو العالية، وعاصم الجحدري، وباستعمال بعض السلف لها ومنهم أم سلمة رضي الله عنها وعروة بن الزبير، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي والإمام مسلم وغيرهم
٧- ردَّ المثبتون لجواز كون العزم المضاف إلى الله تعالى صفة أو خبرًا على المانعين من ذلك بأنَّ الواجب في نصوص القرآن إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، ولا سيما النصوص المضافة لله تعالى حيث لا مجال للرأي فيها ، وأنَّ تأويل العزم بالخلق لا دليل عليه، وهو مردود عند أهل العلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

- القرآن الكريم.

١- **إعراب القرآن،** لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢- **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ ه)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق،** لابن نجيم الحنفي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الاولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤- **البحر المحيط في التفسير،** لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ه)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٥- **التبيان في إعراب القرآن،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦- **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»،** تأليف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ه)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

٧- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٨- **تفسير القرآن العظيم** لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة ١٤١٩هـ.

٩- **توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية،** تاليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، طبع في: دار اضواء السلف الرياض الطبعة الاولى ١٤٢٠هـ.

١٠- **جامع البيان في تأويل القرآن،** لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت: ٣١٠ه)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١- **الجامع الصحيح المختصر،** لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي الناشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

١٢- **الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم،** لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت ودار الأفاق الجديدة - بيروت.

١٣- **جامع بيان العلم وفضله،** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٤- **الجامع لأحكام القرآن،** لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥- **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، (ت: ٣٢٧ ه)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية، الطبعة: الأولى، ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م.
١٦- **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م.
١٧- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠ه)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
١٨- **زاد المسير في علم التفسير**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
١٩- **السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٠- **شرح الكوكب المنير**، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢ه)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢١- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣ه)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
٢٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٢٣- **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**، تأليف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١ه)،الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢٤- **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
٢٥- **مجموع الفتاوى**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٦- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٧- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى١٤٢٢هـ.
٢٨- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ه)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٩- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين،** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٠- **مذكرة في أصول الفقه،** لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ه)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١م.
٣١- **المسودة في أصول الفقه،** تأليف: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢ه) ، وأضاف إليها الأب، : عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢ه) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨ه)]، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.
٣٢- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،** لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
٣٣- **المصنف،** لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت: ٢١١ه)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٣٤- **معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ،** تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (ت: ١٤٢٩ه)، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
٣٥- **معجم مقاييس اللغة،** لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٦- **المغني في القراءات،** لمحمد بن أبي نصر أحمد الدهَّان النوزاواوي، تحقيق: د. محمود بن كابر الشنقيطي، الناشر: الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.
٣٧- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير،** لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
٣٨- **المفردات في غريب القرآن،** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة، لبنان.
٣٩- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم،** لأبي العبَّاس أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ (ت: ٦٥٦هـ)، الناشر:دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٧هـ.
٤٠- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: مكتبة الورَّاق- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
٤١- **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ه)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.
٤٢- **نيل الأوطار،** لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠ه)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.